علة م الآخر من غير توسط شيء بينهما كالصحة والمرض فان البدن لا يخلو عنهما عند من لا يثبت
الحالة الثالثة او لا اتفاقيان كان الصواب ان يقول او لا يلزمان فان غير المتعاقبين
ليسا ملازمين للمحل كالحركة من الوسط واليه فانه لا بد وان يتوسطهما سكون في
المشهور وقد يلزم احدهما كبياض الثلج فانه لازم له اذا لم يخالطه شيء كالاسفرار اول
على ان التضاد لا يكون الا بين نوعين اخيرين او لو عليه الخير والشر واجيب بمنع التضاد
بل بينهما عدم وملكة داخلين تحت جنس واحد هذا منقوض بتضاد الشجاعة والتهور
فان الشجاعة داخلة تحت جنس الفضيلة والتهور تحت جنس الرذيلة الا ان يشترط
في الضدين غاية الخلاف فيكون ضد التهور الجبن لا الشجاعة وان المتباينين لا يتضاد مما
شيء واحد لين لا يكون ضد الواحد الا واحدا وهذا ايضا انما يكون اذا اشترط في الضدين
غاية البعد والا فالحمرة والخضرة يتضادهما السواد لا يقال هذا منقوض بمضادة الحركة الى
الوسط والسكون للحركة عن الوسط كما تقدم ذكره لانا نقول السكون عدم الحركة فلا يكون
ضدا لها كما سيجيء الفصل السادس في العلة والمعلول وفيه مباحث الاول
في اقسام العلة وهي ما يحتاج اليه الشيء وهي اما تامة وهي جملة ما يحتاج اليه الشيء واما ناقصة
وهي اربعة لان ما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزءا منه اولا والاول اما ان يكون الشيء به
بالفعل وهو الصورة او بالقوة وهو المادة وتسمى العنصر باعتبار انها جزء من المركبات
والقابل ايضا باعتبار انها قابلة للصور والثاني اما ان يكون مؤثرا في وجوده
وهو الفاعل او في مؤثريته وهو الداعي والغاية فان قيل وقد تركت قسما آخر وهو
الشرط لانه مما يحتاج اليه الشيء قلنا انه جزء الفاعل بالحقيقة لان المراد بالفاعل هو المستقل

بالفاعلية

بالفاعلية ولا يكون كذلك الا باستجماع الشرايط وارتفاع الموانع فان قلت فعدم المانع
جزء من علة الوجود وانه خلاف الضرورة قلت عدم المانع لا تحقق له في نفس الامر
ولا تميز في الثبوت فكيف يكون مبدأ للوجود والغير نعم انه قد يكون كاشفا عن شرط وجودي
كعدم الباب المانع عن الدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن النفوذ
فيه الا انه ربما لا يعلم الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك فسبق الى الاوهام انه مؤثر
الثاني في تعدد العلل والمعلولات المعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علل مستقلة
تامة والا لاستغنى بكل واحد عن كل واحد لان العلة المستقلة ما يحتاج اليه المعلول
ويستغنى به عن غيره اقول كان الصواب ان يقول لاستغنى بكل واحد عن البواقي فيكون
مستغنيا ومحتاجا عنها واليها معا وهو محال انما قيد المعلول بالشخص لان المعلول الواحد
النوعي يجوز ان يكون له علل مستقلة بان يصدر بعض افراده بعلة ٧ بأخرى واليه اشار — وبعضها صح
بقوله والمتماثلان يجوز تعليلهما بمختلفين كالتضاد فان مضادة السواد للبياض تماثل
مضادة البياض للسواد مع ان الاول معلل بذات السواد والثاني بذات البياض
وفيه نظر لان المضادة من الامور النسبية فلا يتحقق الا بعد تحقق الضدين فلا يكون
معلولة لاحدهما بل لكليهما وعلى تقدير التسليم فتماثلهما ممنوع بناء على ان تختلف العوارض
لاختلاف المعروضات هكذا قيل وهو ليس بشيء لان افعال الطبيعة النوعية لا يخلو اما ان يكون
محتاجة الى واحدة من العلتين المستقلتين بعينها فلا يعرض لها الحاجة بالقياس الى
غيرها فلم يقع بغيرها او اما ان تكون غنية عنها فلا يعرض لها الحاجة بالقياس اليها فلم يقع
بها قلت الحاجة لم يعرض لها بالقياس اليها بل الحاجة انما عرضت لفردها الذي هو احد

اليها فلم تقع بها لانا نقول ان الطبيعة من حيث هي غنية عنها فقوله فلا يعرض لها الحاجة بالقياس صح

Copyright © King Saud University